رحلة الأوقاف الإسلامية من المجتمع إلى الوزارة



لجنة البحوث والدراسات

بقلم: علي بسام رمضان

رحلة الأوقاف الإسلامية
من المجتمع إلى الوزارة

بقلم:

علي بسام رمضان



لجنة البحوث والدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

لطالما كانت الأوقاف الإسلامية ركن أساسي في بناء المجتمعات الإسلامية، حيث لعبت دورا رئيسيا في شتى مناحي الحياة، كدعم الفقراء وتمويل المدارس والجيوش وإنشاء المستشفيات والخدمات العامة، بل حتى الحيوانات كانت له نصيب من تلك الأوقاف.

ونشأت مجمل الأوقاف الإسلامية كمبادرات مجتمعية يديرها الأعيان والعلماء بعيدا عن تدخل الدولة، مما منحها استقلالية في القرار وتأثير في المجتمعات، مما أدى إلى استمرارية هذه الأوقاف لعدة قرون.

لكن مع سقوط الخلافة العثمانية ونشوء الدول القطرية في بلاد المسلمين، وقبلها بفترة ليست بقليلة بدأ تدخل السلطة السياسية في إدارة الأوقاف والسيطرة عليها، وصولا إلى تأميمها ودمجها في وزارات رسمية، مما حولها من مؤسسات مجتمعية مستقلة إلى جزء من الجهاز الإداري للدولة، ومن مؤسسات تشرف عليها الدولة من بعيد كإشراف عام إلى مؤسسات مرهونة لدى السلطة السياسية الحاكمة.

فكيف تطور هذا التحول عبر التاريخ؟ وما آثاره على دور الأوقاف في المجتمعات المسلمة؟ هذا ما سنحاول استكشافه.

الوقف وأهميته في المجتمع المسلم



قبل البدء في رصد هذا التحول لا بد أولا من معرفة معنى الوقف وما هو أصله الشرعي.

الوقف لغة: مصدر وقف، والجمع أوقاف، ويطلق الوقف ويقصد به الحبس والمنع. والوقف اصطلاحا: حبس مال لله يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، أو يمكن أن تقول هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قربة بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقربا إلى الله تعالى، والمراد بالأصل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.

لتقريب المعنى في الذهن نضرب مثالا من الأوقاف المعاصرة، كأن تقوم ببناء منزل ثم تجعل هذا المنزل وقف لله تعالى، بحيث يصرف ريعه لطلبة العلوم الشرعية مثلا، فتقوم بتأجير هذا المنزل، والمال الذي يأتي من هذا الإيجار يصرف لتلبية احتياجات طلبة العلوم الشرعية.

والوقف مستحب في مذهب جمهور العلماء وقد ندب إليه الشرع وحض عليه، ومشروعيته ثابتة في القرآن والسنة.

أما في القرآن فيدخل تحت الآيات الكثيرة التي تندب إلى فعل الخير والدالة على فضل الصدقة قال تعالى: (وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ)، وقال تعالى: (لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ).

وأما في السنة فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (أصاب عمر بخيبر أرضاً، فأتى النبي ﷺ فقال: أصبت أرضاً لم أصب مالاً قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: إن شئت

حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث وإنما هي صدقة في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه)؛ وعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا مات ابن أدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).

لقد لعبت الأوقاف دورا محوريا في صياغة المجتمعات المسلمة واستدامة شعب الإيمان فيها لتكمل مهمتها في تبليغ رسالة الإسلام وحمايتها.

فيكفي أن تعرف أن الأوقاف مولت ورعت: المساجد، والمدراس، والمكتبات، ونسخ المخطوطات، والحفاظ على الآثار والتحف والعاديات، ورعاية المخطوطات، وإقامة الخوانق لأصحاب التصوف ومريديه، وإنشاء المكاتب القائمة على تحفيظ القرآن الكريم، وإقامة البيمارستانات، ورصف الطرق وتعديلها وصيانتها، وتحرير الأسرى بافتدائهم والإنفاق عليهم وعلى عائلاتهم، ورعاية أبناء السبيل حتى يعودوا إلى المنازل والديار، والمعاونة على أداء فريضة الحج، وتجهيز الحلى الذهبية وأدوات الزينة للعرائس الفقيرات، ورعاية النساء الغاضبات من أزواجهن اللواتي لا أسر لهن أو من تسكن أسرهن في بلاد بعيدة فتؤسس لهن دور تقوم على رعايتها نساء على رأسهن مشرفة تهيئ الصلح للزوجات الغاضبات مع أزواجهن، وعمارة الرباطات في الثغور للمجاهدين في سبيل الله وشحنها بعدة القتال ونفقات المقاتلين والرعاية لأسر الشهداء، وإعانة العميان والمقعدين وذوي العاهات والأمراض المزمنة، وتطبيب الحيوانات والطيور، ومؤسسات نقطة الحليب الخاصة بإمداد الأمهات المرضعات بالحليب والسكر إعانة لهن على تغذية أطفالهن، وتهيئة موائد الإفطار والسحور للفقراء والغرباء في شهر رمضان، والحدائق المخصصة ثمارها وظلالها لعابري السبيل يأكلون منها الفاكهة على مدار العام، وغيرها كثير من الأوقاف الإسلامية.

ولا تتعجب أخي فما ذكر من أمثلة هو جزء يسير من الأوقاف في تاريخ أمتنا، وعلى الرغم من الانحراف السياسي الذي وقع في بلاد المسلمين بعد عصر الخلافة الراشدة، إلا أن

الأوقاف كانت حصن المجتمع المسلم لاستدامة شعب الإيمان فيه بمعزل عن انحراف السلطة السياسية.

إدارة الأوقاف في عصر النبوة والخلافة الراشدة

بدأت حركة الأوقاف في عصر النبوة بمسارعة الصحابة لفعل الخيرات فهذا سيدنا عمر يوقف أرض بخيبر بعد سؤاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعل ريعها في الفقراء والقربى وابن سبيل وفي الرقاب، وفي سبيل الله؛ وأما سيدنا عثمان فقد اشترى بئر رومة وأوقفها للمسلمين بعد أن قال رسول الله ﷺ: (من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة)، وتعددت أوقاف الصحابة رضي الله عنهم على جهات البر العامة والخاصة.

وكانت الأوقاف في هذه المرحلة تدار مباشرة من أصحابها، أو يقوم أصحابها بتعيين أحد ما يتولى رعايتها وفق شروط الواقفين، كما قال سيدنا عمر عن الأرض التي أوقفها: لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً غير متمول فيه.

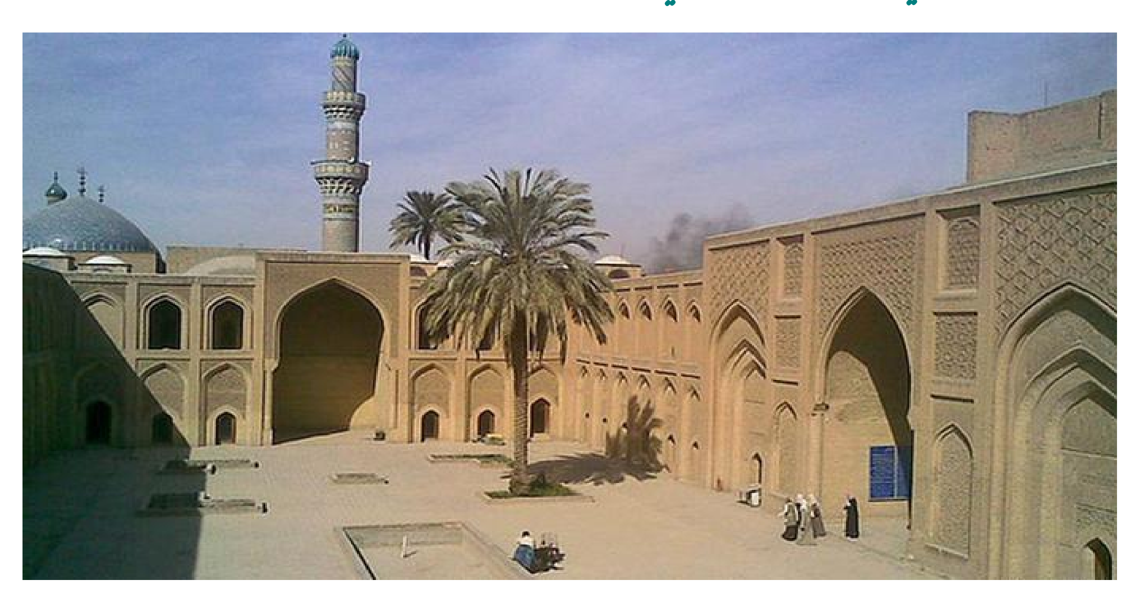
فكانت الأوقاف في هذه المرحلة تدار من قبل أصحابها أو من يراه صاحب الوقف أهلا للثقة.

إدارة الأوقاف في العصر الأموي



أما في عصر الدولة الأموية، ومع توسع الفتوحات الإسلامية، واتساع الرقعة الجغرافية للمسلمين، ووفور المال بين أيديهم، ازدهرت حركة الأوقاف بشكل كبير، وتنوعت هذه الأوقاف بشكل مثير للعجب لتغطي الكثير من مناحي الحياة، وتنوعت الطبقات التي ساهمت في ازدهار هذه الأوقاف من التجار إلى العلماء وغيرهم، بل حتى الأمراء على ما كان في بعضهم من ظلم وفساد وانحراف سياسي إلا أنه كان لهم دور كبير في تطور الأوقاف، وعلى الرغم من هذا الفساد فإن الأوقاف كانت بعيدة عن الصراع السياسي وانحرافات الأمراء، وكانت تؤدي مهامها في خدمة المجتمع قدر المستطاع، وجعل للأوقاف ديوانا خاصا تحت إشراف القضاء صيانة لها من الفساد، وكان يتم تعيين نظار للأوقاف وهم الأشخاص المسؤولون عن إدارة الأوقاف والإشراف على تنفيذ شروط الواقفين، وضمان استمرار الوقف في تحقيق أهدافه، ولهؤلاء النظار شروط في التراث الفقهي للمسلمين، وكان القضاء هو الجهة الوحيدة التي يمكنها التدخل في إدارة الأوقاف، عند وجود خلافات أو سوء إدارة.

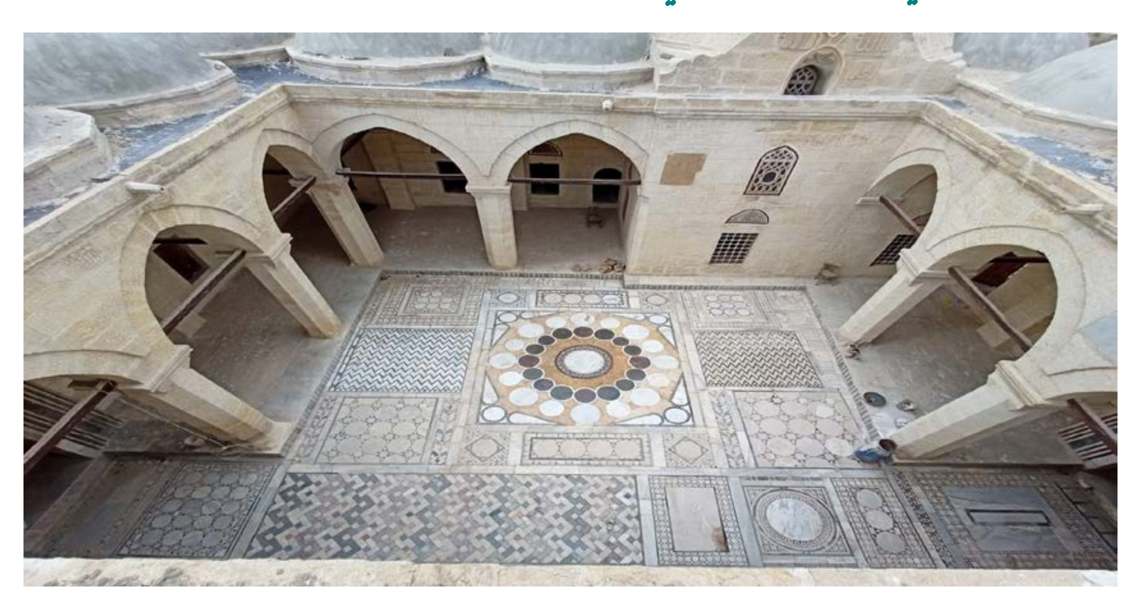
إدارة الأوقاف في العصر العباسي



أما في العصر العباسي فتطورت مؤسسة الوقف وازدهرت عما كانت عليه، وتنوعت الأوقاف لتشمل مناحي مختلفة في حياة المسلمين، وازداد عددها بشكل ملموس، وكانت الأوقاف في هذه المرحلة تدار من قبل رئيس يسمى: (صدر الوقوف)، يعاونه عدد من الموظفين، وكان عليه أن يقدم حساباته في نهاية كل سنة للقاضي، وكانت هذه المهمة تسند لكبار العلماء، وهكذا تطور الوقف في العصر العباسي ليصبح له ديوان مستقل.

واستمرت حال الأوقاف في التطور والازدهار في الدولة الزنكية والأيوبية ودولة المماليك، وكانت لهذه الأوقاف دور في إمداد المجتمع والإبقاء عليه قويا متماسكا في أشد المراحل ضعفا التي مرت على الأمة، وخصوصا في ظل حملات المغول والصليبيين على العالم الإسلامي وتوالي انهيار السلطة السياسية الحاكمة، وكانت لهذه الأوقاف دور في رفد الجهاد ودعم المجاهدين، وإنشاء المدارس والرباطات التي ساعدت على تعميق جذور مقاومة هيمنة الكفار على بلاد المسلمين، بالإضافة إلى تخفيف آلام المجتمع المسلم ونكباته -بسبب صراع الحكام من جهة ونتيجة للحملات المغولية والصليبية من جهة أخرى- عبر الأوقاف الخدمية والمجتمعية المختلفة.

إدارة الأوقاف في العصر العثماني



وفي الدولة العثمانية وصلت الأوقاف إلى قمة الازدهار، من حيث التنظيم والإدارة وسعة الانتشار، وظهور أنواع جديدة من الوقف لم تكن معروفة من قبل، فبعد تأسيس سلاطين آل عثمان لدولتهم قاموا بإحصاء الأوقاف التي كانت موجودة في بلادهم، وأضافوا إليها أوقافا كثيرة، ويعد الوزير سنان باشا أول ناظر للأوقاف في الدولة العثمانية في عهد السلطان أورخان بن عثمان، وفي عهد محمد الأول عين قاضي القضاة جلال الدين محمد ناظرا عاما للأوقاف، وبعد فتح القسطنطينية عين محمد الفاتح الوزير الأعظم محمود باشا ناظرا على الأوقاف، ثم أصبح قاضي العسكر في كل ولاية ناظرا على الأوقاف، وفي عهد السلطان بايزيد الثاني تولى مهمة الإشراف على الأوقاف في كل الدولة العثمانية شيخ الإسلام علاء الدين أفندي، ويديرها نيابة عنه موظف يطلق عليه التذكرجي، وكان يراقب شيخ الإسلام أعماله، وكان لناظر الأوقاف في الدولة العثمانية مكانة عالية، وكان يمثل في مجلس الوزراء ويحضر جلساته، وكانت كلمته نافذة ويحظى بتقدير السلطان العثماني.

وفي عام 1241 هـ / 1862 م أسست إدارة جديدة للأوقاف باسم نظارة الأوقاف الهمايونية، وفتحت في مراكز الولايات مديريات للأوقاف، وفي هذه الفترة صدرت عدة أنظمة تتعلق بإدارة الأوقاف، واستمرت التعديلات وإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمؤسسة الوقف حتى نهاية الدولة العثمانية، فصدرت عدة قوانين متعلقة

بوزارة الأوقاف السلطانية، وقد أُلغيت وكالة الأوقاف مع إلغاء الخلافة بتاريخ 30 مارس / 1924 م، وبدلا من هذه الوكالة أسست رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف.

إدارة الأوقاف في ظل الدولة الحديثة



ومع سقوط الدولة العثمانية عام 1924م وتأسيس الدول القطرية برعاية المحتل الأجنبي، شهدت إدارة الأوقاف تحولات كبيرة من بلد لآخر بناءً على السياق السياسي والاجتماعي، حيث تأسست في كل دولة وزارة للأوقاف وأصبحت جزء من الهيكل الإداري للدولة الحديثة، وخضعت هذه الوزارات بشكل كامل ومباشر لسيطرة الدولة، وتقلص دور الأفراد والمجتمع في إدارة الأوقاف إلى حد كبير مقارنة بالعهد العثماني، هذا التحول جاء مدفوعا بأوامر من المحتل، مع التوجهات القومية لأنظمة ما بعد الاستقلال الوهمي لمركزة السلطة وكافة خيوط المجتمع بيد الأنظمة السياسية، وبالتالي تصبح المجتمعات فارغة من أي عوامل قوة تساعدها في جهاد المحتل أو الوقوف في وجه هذه الأنظمة الاستبدادية.

فمع سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك وكجزء من سياسة العلمنة التي قام بها، ألغى وكالة الأوقاف واستبدلت بمديرية الشؤون

الدينية والمديرية العامة للأوقاف وقام بتأميم الكثير من أملاك الأوقاف والسيطرة عليها وإعادة توزيعها.

وأما في مصر فيمكن إرجاع بدايات تنظيم الأوقاف بشكله الحديث إلى عهد محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة "العلمانية"، الذي أسس ديوان عمومي للأوقاف قبل سقوط الدولة العثمانية بزمن طويل عام 1835م، وبعد ظهور مصر كدولة مستقلة تطورت هذه الهيئة لتصبح وزارة الأوقاف المصرية، حيث أعيد تنظيمها لتشرف على المساجد والخطاب الدعوي، وإدارة ممتلكات الأوقاف تحت إشراف الدولة.

وفي سوريا بعد سقوط الدولة العثمانية، وخلال فترة الاحتلال الفرنسي كانت الأوقاف تدار تحت إشراف السلطة الفرنسية بطريقة محدودة، قبل أن تنظم بشكل مستقل، حيث أصدر حافظ الأسد بعد توليه للحكم المرسوم التشريعي رقم 1 عام 1971 الذي نظم عمل وزارة الأوقاف، حيث نص هذا المرسوم على تأسيس وزارة الأوقاف، وحدد المرسوم مهامها في الإشراف على الأوقاف وإدارتها واستثمارها، وتنظيم شؤون المساجد والمدارس الدينية والأئمة والخطباء، ونشر الثقافة الإسلامية وتعزيز الوعي الديني بما يتماشى مع سياسة الدولة، والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، وجاء فيه أيضا أن وزير الأوقاف يتم تعيينه بمرسوم جمهوري، ويكون مسؤولا عن تنفيذ سياسة الحكومة في مجال الأوقاف والشؤون الدينية، ويُشرف على الهيكلية الإدارية للوزارة التي يحددها مجلس الوزارء، ونص أيضا على نقل جميع الصلاحيات والاختصاصات المتعلقة بالأوقاف والشؤون الدينية من أي جهة حكومية أخرى إلى جهة وزارة الأوقاف، ويعاد تنظيم أي هيئات أو مديريات سابقة كانت تتولى هذه المهام لتصبح تابعة للوزارة.

آثار سيطرة الأنظمة على الأوقاف

وبعد تأسيس وزارة الأوقاف وجعلها جزء من الهيكل الإداري للدولة، وسيطرة الأنظمة عليها، ترتب على ذلك تغيرات كبيرة في المجتمعات المسلمة ونتائج سلبية لا زالت الأمة تعيش آثارها إلى هذا اليوم من أبرزها:

- فقدان الاستقلالية المجتمعية في إدارة الأوقاف: حيث كانت الأوقاف في زمن الدولة العثمانية وما قبلها تدار من قبل الأفراد والعائلات وكان المسؤول عن مراقبتها هو الجهاز القضائي، أو بإشراف مفتي الدولة بعيدا عن السلطة السياسية فيه، ومع تأسيس وزارة الأوقاف أصبحت هذه الأوقاف تدار بشكل كامل من قبل الحكومة، وفقد المجتمع مركزيته في إدارة الأوقاف لتحل محله الحكومة، وبالتالي أصبحت هذه الأوقاف أكثر تبعية للسياسة الحكومية، مما أدى إلى إضعاف دورها كشبكة مجتمعية مستقلة لاستدامة شعب الإيمان فيه.
- تقليص الأملاك الوقفية: حيث أدت سياسة الدولة إلى مصادرة أملاك الأوقاف وإعادة توزيعها أو تحويلها لأغراض حكومية، مما قلل إلى حد العدم من قدرة هذه الأوقاف في إكمال مهامها الاجتماعية والخدمية التي كانت تعتمد في تمويلها على هذه الأملاك.
- السيطرة على الخطاب التعليمي والدعوي: أصبحت وزارة الأوقاف هي يد الدولة للسيطرة على الخطاب التعليمي والدعوي في المساجد والمدارس وغيرها، حيث استخدمت الحكومات المتعاقبة في كل الدول تقريبا وزارة الأوقاف لفرض رؤيتها وتصوراتها، وتحجيم الخطاب الدعوي الموافق لما أنزله الله ورسوله وتقييده، ونتيجة لذلك أصبحت مساجد الأوقاف في كثير من الدول خادمة للأجندات السياسية للأنظمة العلمانية، وحُرم الناس من سماع الحق في بيوت الله التي عمروها بأموالهم لتكون منبرا لتوجيههم وتصحيح مسارهم، لتصبح المساجد بعد ذلك منبرا لهذه الأنظمة الطاغوتية المستبدة الفاسدة تسعى لتخديرهم وصرفهم عن فهم دينهم الفهم الصحيح.
- تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للأوقاف: كانت الأوقاف في عهد الدولة العثمانية محركا اقتصاديا وذلك من خلال استثمار العوائد المالية القادمة من الأوقاف في مشاريع تنموية لخدمة المجتمع، لكن مع مركزية الإدارة في يد وزارة الأوقاف وتقليص مواردها بإعادة توزيع ممتلكاتها، أصبحت هذه الوزارت في كثير من الدول مجرد هيئات إدارية بيروقراطية، مما أدى إلى ضعف تأثيرها في دعم التعليم، والفقراء، والبنية التحتية، وكذلك حرمت كثير من الشباب من توفير فرص عمل لهم.

- انتشار الفساد: وبما أن وزارة الأوقاف هي جزء من الجهاز الإداري للدولة، ولما كانت كثير من الأجهزة الإدارية في الدول الاستبدادية أجهزة قائمة على الفساد والمحسوبية، تسرب هذا الفساد إلى وزارة الأوقاف باعتباره أحد هذه الأجهزة، حيث أصبحت أموال الأوقاف عرضة للاختلاس والسرقة، أو هدرها فيما لا ينفع خدمة للسلطة الحاكمة، بل وصل الأمر في بعض البلاد إلى اقتطاع أراضي وأملاك من هذه الأوقاف وتقديمها هدايا للمقربين من السلطة الحاكمة أو من له نفوذ في الدولة.

وفي الختام

ترتب على كل ما سبق ضعف المجتمع وتفريغه من نقاط القوة فيه، وتحويله إلى ريشة في مهب الريح، وأصبح الوقوف في وجه أي محتل خارجي، أو النهوض للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للسلطة الظالمة، عملية انتحارية معقدة يقوم بها المجتمع، فكل أدوات القوة والسيطرة التي كان يملكها المجتمع بسبب هذه الأوقاف تحولت لصالح السلطة الحاكمة، والتي كان مهمتها الأساسية القضاء على هذه الأوقاف والسيطرة عليها وعلى الخطاب الخارج منها، لتصبح بذلك وزارة الأوقاف وزارة وقف لحال المسلمين، فكان لها الدور الأساسي في إخضاع الناس لجلاديهم، وشيطنة أي أحد يقف في وجه هذه الطغمة الحاكمة.

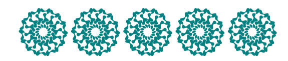
إن من أوجب الواجبات على المسلمين السعي في تخليص هذه الأوقاف من أيدي السلطات الحاكمة وإعادتها إلى أهلها لتكمل دورها الإصلاحي والخدمي المنوط بها كما كانت على مر القرون، وعلى رأس هذه الأدوار تعميق جذور المقاومة في المجتمع.

لقد كانت الأوقاف الإسلامية على مر التاريخ ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المسلمة واستدامة شعب الإيمان فيها، ومع نشوء الدول القطرية تحولت هذه الأوقاف من مبادرات فردية ومجتمعية مستقلة تتم إدارتها تحت إشراف القضاء والعلماء، إلى مؤسسات مركزية تخضع لسيطرة السلطة السياسية، هذا التحول الذي بدأ بالتدخل التدريجي للسلطة ليصبح في ذروته تأسيس وزارة للأوقاف، مما أضعف الدور الحيوي لهذه الأوقاف في دعم المجتمعات علميا واقتصاديا وخدميا بل وحتى عسكريا، وهبط

بها من أداة للتمكين المجتمعي إلى ذراع بيروقراطية تخدم أجندات السلطة الحاكمة، بل وأصبحت في كثير من الأحيان عرضة للفساد والاستغلال.

إن ما شهدته الأوقاف من مصادرة لاستقلاليتها، وتقليص لأملاكها، وتحكم في خطابها، يعكس أزمة خطيرة تمر بها الأمة، مما أدى إلى حرمان المجتمع المسلم من أحد أهم مصادر قوته وصموده.

ومع ذلك يبقى الأمل قائما في استعادة المجتمع لهذا التراث العظيم، لتعود هذه الأوقاف من جديد منارة للخير والدعوة والإصلاح، ودرعا يحمي الأمة من الظلم والاستبداد، ويعزز مقاومتها في وجه التحديات الداخلية والخارجية، كما كانت على مدى قرون من الزمن.



المصادر:

- الموسوعة الفقهية، الدرر السنية.
- مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
- دور الوقف في صياغة الحضارة الإسلامية، محمد عمارة.